٢م - ١٤ من صفر ١٤٤٣هـ - ١١ توت ١٧٣٨ق | السنة: ٣٥ | ثلاثة جنيهات | ٨ صفحات | تصدر عن

الوفد

alwafd

١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

الحق فوق القوة
والأمة فوق الحكومة
«سعد زغلول»

نحو الحرية

الرأسمالية.. والأخلاق!

من قلب المحن تولد الفرص.. وها هي فرصة جديدة تلوح أمام النظام الرأسمالي في ظل المحنة التي تواجه الاقتصاد العالمي الآن.

كانت الرأسمالية في حاجة إلي تجديد مرة أخري قبل أن تنشب الأزمة في الأسواق المالية والنقدية وتمتد إلي مختلف قطاعات هذا الاقتصاد.. ولذلك ربما يكون الجانب الايجابي في هذه الأزمة هو أنها تفرض الإسراع بتجديد الرأسمالية عبر إضفاء طابع أخلاقي عليها، وليس فقط من خلال تنظيم أسواقها الجديدة وأدواتها المالية الثانوية.

فقد انفلتت الأسواق الثانوية التي نشأت في العقود الأخيرة من القواعد القانونية والتنظيمية، كما من المبادئ الأخلاقية، بالرغم من أن التوسع الشديد الذي حدث في الأدوات المالية التي اقترنت بهذه الأسواق والمشتقات التي ترتبت عليها كان يفرض عكس ذلك. ولكن الازدهار غير الطبيعي الذي حدث في ثنايا هذا التوسع حال دون إدراك الخطر الناجم عن انفلات كاد أن يسلب الرأسمالية طابعاً أخلاقياً جزئيا كانت قد اكتسبته عبر استجابتها القوية للتحدي الاشتراكي - الماركسي، واتجاهها إلي نموذج دولة الرفاهية التي قدمت ضمانات اجتماعية وتعويضات بطالة ورواتب تقاعد ومساعدات مدرسية وجامعية وتأميناً صحياً.

وكان هذا كله تجديداً في النظام الرأسمالي أعطي الدولة دوراً اجتماعياً فرضته القواعد الأخلاقية والإنسانية، بمنأي عن تفاعلات السوق وما يقترن بها من أساليب في توزيع العوائد.

ولكن هذا التجديد لم يكن كاملاً، إذ بقيت اختلالات جسيمة كان لبعضها آثره في نشوب الأزمة الراهنة، مثل نظم السرية المصرفية التي خلقت ملاذات ضريبية وفرت حماية للفساد، ونظم تأسيس الشركات الدولية غير الخاضعة لأي رقابة «مراكز الاوف شور» وغيرها.

لم يكن البناء الأخلاقي الجزئي للرأسمالية كافيا للحد من انفلات الجشع من عقاله عبر التوسع غير المسبوق في الأسواق الثانوية، ومشتقاتها المالية. وبدلا من مواجهة هذا التوسع الجنوني بتدعيم البناء الأخلاقي الرأسمالي الهش، فقد تصدع هذا البناء فاختفت المبادئ الأخلاقية التي تفرض مراقبة المغامرين الخطرين ومحاسبتهم، فقادوا البشرية إلي الكارثة الراهنة.

د. وحيد عبدالمجيد